اللجنة العليا: واقعة إلقاء بطاقات تصويت خاصة بـحمدين "مصطنعة"

صباحي يقدم طعناً في نتائج الانتخابات.. والرئاسة: لا تأجيل لتسليم السلطة

أنصار السيسي واصلوا الاحتفالات في ميدان التحرير بفوزه بالانتخابات الرئاسية أمس الأول (أ.ب)

القاهـرة ـ وكالات: قدم حمدين صباحي المرشـح الخاسر في انتخابات الرئاسة المصريـة طعنا امس الأول في نتائج الانتخابات التي أسـفرت عن فوز المشـير عبدالفتاح السيسـي وزير الدفاع السابق قائلا: إنه حدث انتهاك لقواعد الانتخابات.

وقالت مصادر قضائية: إن صباحي حصل على 3٪ من الأصوات في الانتخابات مقابل أكثر من 93٪ حصل عليها السيسي. ولم تعلن النتائج الرسمية بعد.

وقالت حملـة صباحي في بيان إنهـا قدمت طعنا قانونيا إلـى اللجنة العليا للانتخابات معترضة على «وجود دعاية انتخابية داخل اللجـان من جانب مؤيدين للمرشح المنافس وخارجها علـى نحو مخالـف تماما للصمـت الانتخابي المقرر بالقانـون وقرارات اللجنة التنظيميـة، بالإضافة إلى مخالفات أخرى».

وطلبـت حملة صباحي أيضا من اللجنة باستبعاد أعداد المصوتـين في اليوم الثالث من الانتخابات.

وكانت السلطات قد مددت التصويـت يوما في إجراء استثنائي قال بعثات المراقبين إنه أثار تساؤلات بشأن نزاهة العملية الانتخابية على الرغم من أنه خطوة قانونية.

الـى ذلك، تقـدم محمد سـعد خير الله مؤسـس الجبهة الشعبية لمناهضة أخونـة مصـر بالبـلاغ رقـم 2014/1793 عرائـض محامي عـام أول لنيابات استئناف الإسكندرية، إلى المحامي العام الأول لنيابات استئناف الإسكندرية، ضد حمديـن عبدالعاطـي عبد المقصود صباحي والشهير بـ«حمدين صباحي». وجاءت في موضوع البلاغ العاجل ـ بحسب اليوم السابع ـ المطالبة بالتحقيق مع صباحي والذي يؤكد تورط المشـكو ضده

بلاغ ضد "صباحي" يتهمه بالتخابر مع دول أجنبية لزعزعة الاستقرار

في جريمة التخابر مع دول أجنبيـة بغـرض زعزعة الاستقرار داخل جمهورية مصر العربية وتقليب الرأي العام على أجهـزة الدولة المصرية وزعزعة الاستقرار الداخلي للبـلاد ومحاولة تشويه الدولة المصرية أمام المجتمع الدولي، وكان ذلك بتلقي المقـدم ضده البلاغ أموالا مباشـرة من الخارج ومن عـدة دول نذكر منها ليبيا والعراق.

وذكر خير الله أن المقدم ضده البـلاغ قد بات يقينا ووفقا للمستندات الرسمية المقدمـة المرفقة بهذا البلاغ مـا يثبت تلقي المقدم ضده البلاغ أموالا مـن الخارج دون وجه حق وكان الغرض منها مكافآت على إمداد تلك الدول بمعلومات عن الدولة المصرية، وكان ذلك بغرض الإضرار بمصالـح الدولة المصريـة، وهذا مـا يؤكد ارتـكاب المقدم ضده البلاغ لجناية التخابـر مع دولة أجنبية وهي الجريمة المؤثمة.

وطالب بإصدار أمر بضبط وإحضار المقدم ضده البلاغ ووضع اسـمه على قوائم الممنوعين من السـفر لحين انتهـاء التحقيقات، وإحالة المقدم ضـده البلاغ لمحكمة الجنايات بتهمة التخابر مع دولة أجنبية.

في المقابل، أكد المستشار د.عبدالعزيز سالمان الأمين العـام للجنـة الانتخابات الرئاسية، عدم صحة الواقعة التـي تم تداولها من خلال مواقع الكترونية على شبكة الإنترنت، لصور بطاقات إبداء رأي في الانتخابات مستخدم بعضها لصالح المرشح الثاني (حمدين صباحي) ملقاة في داخل دورة مياه، مشددا على أن تلك الواقعة «مصطنعة وغيـر صحيحة». وأوضح المستشار سالمان في تصريح لـه أن لجنـة الانتخابات الرئاسـية وأمانتها العامة سـارعت إلى فحـص تلك الواقعـة، حيث تبين لها أن تلك البطاقات ليست بطاقات إبداء الرأي المعتمدة من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية.

وأشـار إلـى أن خلفية البطاقات التـي ظهرت في تلك الصـور، تخلو من أي بيانات أو علامات تأمينية، في حين أن البطاقة الأصلية مدون عليها بعض البيانات، فضلا عن شعار الجمهورية وشـعار لجنة الانتخابات الرئاسية.

في سـياق متصل، نفى المستشار الدستوري للرئيس عدلي منصور، علي عوض، ما تردد عن احتمال تأجيل مراسـم تسـليم السلطة للرئيـس المنتخب إلى حين الانتهاء من إعـداد قانوني مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب.

وأكد على تمسك الرئيس منصور ببدء ولاية الرئيس المنتخب فـور إعلان لجان الانتخابات الرئاسية النتائج النهائية، وذلك التزاما ببنود الدسـتور التي تحدد هذا الأمر، في وقت تضع رئاسة الجمهورية اللمسات الأخيرة على مراسم تنصيب الرئيس المصري الجديد.

إلى ذلـك أشـاد زكريا جمعـة مسـاعد رئيـس بعثة المراقبـة الدولية في الانتخابات الرئاسية عضو الاتحاد العام للمصريين في النمسا، بالأجواء التي تمت فيها انتخابات الرئاسة، وقال جمعة إن «نتيجة الانتخابات عكسـت إرادة الغالبية من الشـعب المصري وكشفت التفاف الجميع حول القائد الجديـد لمصـر والذي من المتوقع أن يقود البلاد إلى التنمية والاستقرار اللذين يتطلـع إليهمـا الشـعب المصـري»، وأوضـح أن العمليـة الانتخابية جاءت سليمة وفق المعايير والنظم الانتخابية في العالم، ولم تحدث أي ممارسات سلبية تؤثر على سلامة ومصداقية العملية الانتخابية، مشيرا إلى أن المراقبـين الدوليين سـجلوا إعجابهم بالمظاهر الاحتفاليـة للمصريـين خلال العمليـة الانتخابية وقناعة الكثيرين أن عملية الاقتراع مهمة وطنية. كان وفد مشـترك من منظمات المجتمـع المدني في أوروبا ضم الشبكة الدولية للحقوق والتنمية ومعهد السـلام الدولي ومنظمة (ماعت)، وقد قاموا بأعمال المتابعة والرقابة على الانتخابات الرئاسـية وضـم الوفـد مراقبين من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والنمسا.

وزير إماراتي: فوز السيسي «الأكثر أملاً» منذ 3 سنوات

الأناضـول ـ رويترز: اعتبر أنور قرقاش وزير الدولة للشـؤون الخارجية في الإمارات أن فوز وزير الدفاع المصري السابق عبدالفتاح السيسي في انتخابات الرئاسة هو اللحظة «الأكثر أملا منذ 3 سنوات». وقال قرقاش في تغريدة له على حسابه الشخصي على موقع «تويتر»، امس إن «الانتخابات الرئاسية خطوة مهمة وناجحة، واسـتقرار مصر مطلب عربي جامع». وأضاف «الآن وقد حسم الشعب المصري أمره وأعلن خياره، أصبحت الأولويات أكثر وضوحا وعلى رأسها النهوض بالاقتصاد وتوفير الفرص وتحفيز النمو والتنمية».

واستدرك قرقاش قائلا «لا يعني ذلك أن المسار سيكون سالكا أو سهلا، فالتحديات كبيرة والتوقعات ضخمة، ولكن اللحظة التي نراها اليوم تبقى الأكثر أملا منذ ثلاث سنوات»، في إشارة إلى فوز السيسي في الانتخابات الرئاسـية بعد 3 سـنوات من الثورة المصرية في 25 يناير 2011.

وتابع «في هذا المنعطف بالذات، علينا جميعا أن ندعم مصر وطنا وشعبا وأن نسمو بالشعور العربي والأخوي فوق كل شعور آخر».

محكمة الأمور المستعجلة تفرض «الحراسة القضائية» على نقابة الصيادلة

القاهـرة ـ الأناضول: قضت محكمة مصرية، امس بفرض الحراسـة على نقابة الصيادلة، حسب مصدر قضائي. وقـال المصدر، الذي فضل عدم كشـف عن هويته، إن «محكمة القاهرة للأمور المستعجلة المنعقدة بعابدين وسـط القاهرة، أمرت بفرض الحراسة على نقابة الصيادلة». ويعني فرض الحراسة على النقابة تعيين لجنة قضائية يرأسها قاض، تتولى شؤون النقابة بعد حل مجلسها. وأوضح المصدر أن «القرار جاء بناء على دعوى أقامتها صيدلانية (لم يذكر اسمها)، تطالب بفرض الحراسة على النقابة، بسبب سيطرة أعضاء بجماعة الإخوان المسلمين عليها».

السجن عامين وغرامة مالية لـ 34 من أنصار مرسي في «أحداث شغب»

القاهرة ـ الأناضول :عاقبت محكمة مصرية أمس 34 من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بالسجن لمدة عامين، وغرامة ألف جنيه (130 دولارا) لكل منهم، وبراءة 2 آخرين، وذلك لاتهامهم بـ «إثارة الشغب والفوضى» أثناء الاحتفال بالذكرى الثالثة لثورة 25 يناير 2011، بحسب مصدر قضائي. وأوضح المصدر أن محكمة جنح مصر القديمة، والمنعقدة في مجمع محاكم جنوب القاهرة أصدرت الحكم (وهو قابل للطعن) بحق المتهمين الذين تغيبوا عن حضور جلسة امس، نظرا لإخلاء سبيلهم من قبل النيابة العامة، قبل إحالة القضية إلى المحاكمة. ووجهت النيابة للمتهمين تهم «خرق قانون التظاهر، والانضمام إلى جماعة الاخوان المسلمين، على خلاف أحكام القانون، وإتـلاف الممتلكات العامة والخاصة، والتعدي على قوات الأمن في منطقة أثر النبي وأمام مسجد عمرو بن العاص» في وسط القاهرة.

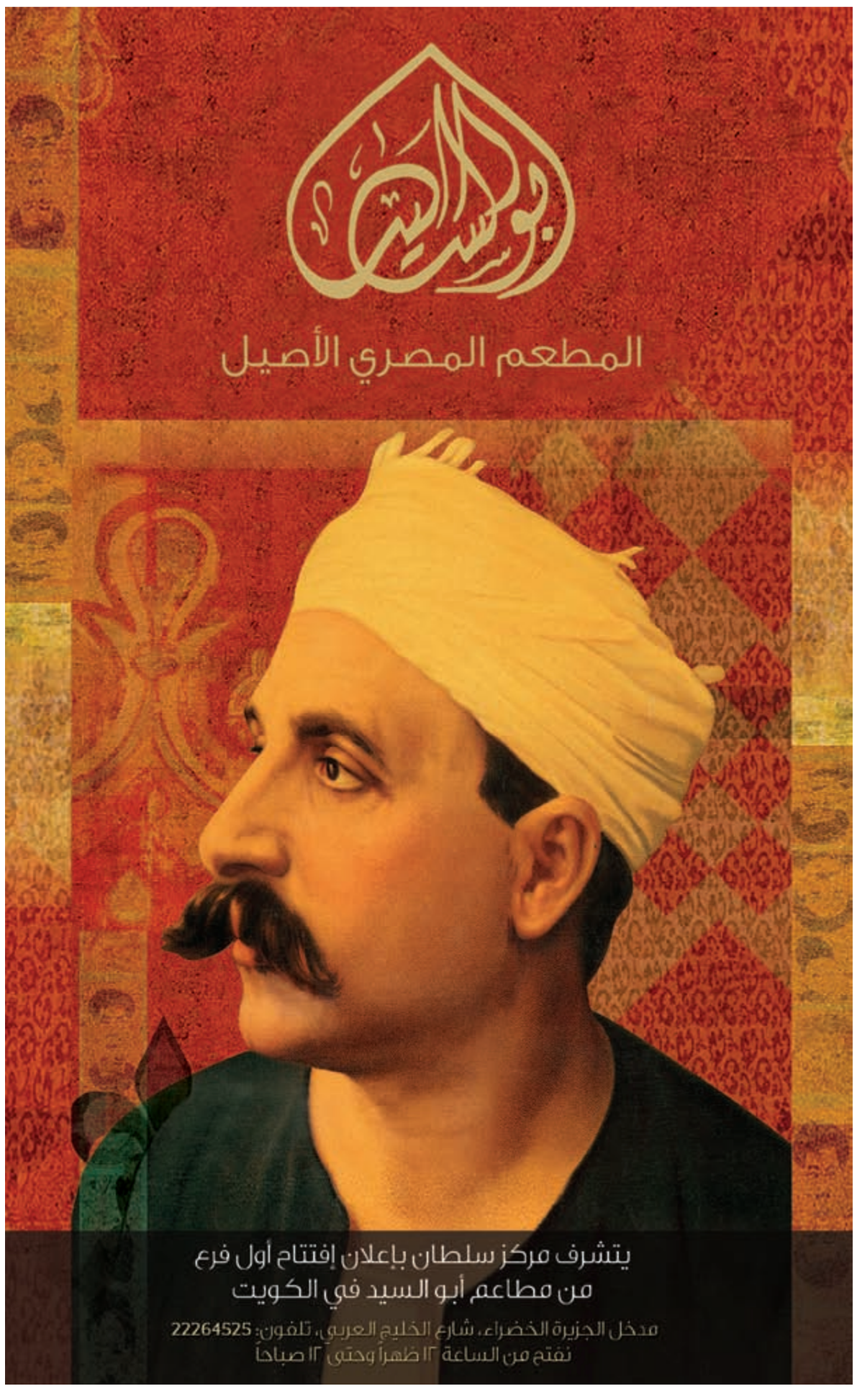

مصر تصدر قانوناً بشأن توقير العلم والنشيد والسلام الوطنيين

القاهرة ـ كونا: أصـدر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصـور أمس قرارا بقانون ينص على أن العلم الوطني والنشيد والسلام الوطنيين «رموز للدولة يجب احترامها والتعامل معها بتوقير»، مؤكدا حظر رفع غير العلم الوطني في المناسبات العامة. وذكر المتحدث باسم الرئاسة النصرية السفير إيهاب بدوي في تصريح صحافي أن القرار بقانون حدد أبعاد العلم الوطني المؤلف من الألوان الثلاثة الأحمر والأبيض والأسـود وبه نسـر مأخوذ عن (نسر صلاح الدين) باللون الأصفر الذهبي. وأضاف ان القرار يتضمن أن يؤدي العسكريون التحية العسكرية أثناء رفع العلم على الساري وإنزاله وأثناء الاستعراضات العسكرية ومع مراعاة الأعراف الدولية يرفع العلم على المقار الرسـمية مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمجالس النيابية ودور المحاكم والسفارات والقنصليات ومكاتب التمثيل المصرية بالخارج وعلى المعابر والجمارك والنقاط الحدودية.

ويحظر القانون تنكيس العلم في غير مناسبة حداد وطني على ان يحدد رئيس الجمهورية ضوابط وأوضاع وإجراءات ومدة ذلك.

وفيما يتعلق بالسلام الوطني نص القرار بقانون على أنه «تعبير فني عن الانتماء الوطني يؤكد مفهوم التضامن المجتمعي» على أن يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد أوضاع وأحوال عزفه مع مراعاة النظم والتقاليد المصرية والأعراف الدولية.

كما نص القانون على أنه يجب الوقوف احتراما عند عزف السلام الوطني وأن يؤدي العسكريون التحية العسكرية على النحو الذي تنظمه اللوائح العسكرية. وحدد القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تجاوز 30 ألف جنيه (نحو 4 آلاف دولار) أو بإحدى العقوبتين لكل من ارتكب في مكان عام أو بواسطة إحدى طرق العلانية إهانة العلم مع إلغاء كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

«أنا عايز شقة».. مطلب حملته بطاقات انتخاب في مصر

دبي ـ قناة العربية: «أنا عايز أتزوج، أنا عايز شقة»، هاتان الجملتان مجرد عينة مما حملته بعض البطاقات الانتخابية مـن الأصوات الباطلة، التي رصدت خلال عملية فرز الأصوات في مصـر بعد جلاء الغبار عن الاستحقاق الرئاسي. وعلى الرغم من أن تلك الشعارات والعبارات التي خطت على بعض بطاقات الانتخابات أطاحت بأصوات أصحابها، لأنها لم تحتسب، إلا أنها عكست إلى حد ما جزءا يسيرا من المشاكل الاجتماعية التي تقلق الشعب المصري. إلى جانب تلك الأصوات التي عكستها البطاقات الباطلة، برز شق آخر، تجلى في اندفاع بعض الناخبين في التعبير عن حبهم لمرشحهم، فكتب البعض على سـبيل المثال، «بحبك، السيسـي رئيسي» وغيرها من الآراء التي تجلت على البطاقات الانتخابية، كان قد تخوف منها البعض، لذلك سـارع الإعلاميون عشية الانتخابات إلى شرح كيفية الاقتراع، محذرين الناخب مـن المزايدة في التعبير على ورقة الاقتراع.

إلا أنـه رغم كل تلك التحذيرات، حصدت الأصوات الباطلة رقما مرتفعا نسبيا، لعله مجرد دلالة على كم المشكلات التي تنتظر الواصل إلى قصر الاتحادية، إلى جانب الدعم الشعبي الذي تجلى في بعض البطاقات.